الفصل الخامس

النمو الديموغرافي والغذاء

تمهيد:

يتلع النمو السكاني (la croissance de la population) باستمرار نتائج النمو الاقتصادي (le développement économique) وعجز الدول النامية (les pays en voie de développement) ومن بينها العالم العربي (le monde arabe) عن التصدي لهذه القضية المعقدة، حيث تشير تقديرات البنك الدولي إلى نسبة السكان التي تعيش من دخل يومي لايزيد على دولارين للفرد الواحد، وهو مقياس رئيسي يعتمده البنك في تقويم الفقر-بلغت نحو (52%) في مصر، و (24%) في الأردن-[1] وهناك حوالي (5%) من إجمالي السكان يعيش على أقل من دولار أمريكي في اليوم.وهو أقل مستوى من المسجل في المناطق النامية الأخرى في العالم، وحسب "**دليل الفقر البشري في الدول العربية**"هناك ارتفاع في الخط البياني للفقر تم رصده خلال النصف من التسعينات في العالم العربي (le monde arabe) وهو (32,4%) وهو مؤشر مرعب بالمقارنة مع العالم الذي يستقبل الألفية الثالثة.[2]

إن كل تنمية زراعية تنهار أمام الاندفاع الديموغرافي في البلاد النامية، وكل كيلومتر مربع محروث عليه أن يوفر الطعام الى (425) عربيا، فالرقعة الزراعية أو المزروعة للوطن العربي محدودة لاتتجاوز (420) كلم2، أو مايعادل مساحة العراق تقريبا، أو (3,5%) من مساحة الوطن العربي كله، مقابل (50%) من مساحة فرنسا أوألمانيا، مع العلم أن مردود الهكتار عندنا يعدل ربع مردوده في أوروبا الغربية، لأسباب مناخية وبيولوجية وتكنولوجية.

---

[1] المستقبل،العدد255،سنة2000،بيروت،لبنان.
[2] الجيل،المجلد7،العدد8،سنة1986،قبرص،نيقوسيا.

إن الحوار بين الشمال ممثلا بالدول المتطورة (les pays développés) والجنوب ممثلا بالدول النامية (les pays en voie de développement) لايزال قائما من أجل إيجاد صيغ عملية من شأنها أن تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس جديدة تراعي تحقيق العدالة والتوازن بين طرفي المعادلة الشمال والجنوب.وأبرز التناقضات الأساسية في عالم اليوم بين الشمال والجنوب، والتي يركز عليها الاقتصاديون، هي في مجال إنتاج وتوزيع الغذاء، فالدول المتقدمة (les pays développés) لاتزال تسيطر على الأسواق العالمية (les marchés internationaux) ، وهي تبيع السلع الصناعية والغذائية عبر مسلك احتكاري.[1]

وإذا كان تاريخ الإنسانية حافلا بالمجاعات الكبرى، وكان هناك من يعتقد إنها انتهت مع الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي إلا أن أزمة الغذاء التي اجتاحت الساحل الإفريقي سنة (1972م) هزت ضمير العالم أبرزت المشكلة بحدتها من جديد، رغم محاذير الهيئات الدولية إلي أشارت إلى وقوع هذه الأزمات.

وبالتالي، فالعجز في الغذاء مشكلة مزمنة.أما الجديد في الموضوع فهو الوعي المتزايد للمشكلة والعمل بجدية لمجابهتها خاصة في العالم النامي، سواء بتوفير الكميات اللازمة من الغذاء أوبتحسين نوعيتها.إلى أن هذا الانتباه لم يكن ليحصل إلا في الأزمات الحادة خلال سنوات (1961م-1966م) وسنوات (1972م-1974م) وعند انتهائها سرعان ما يفقد الرأي العام العالمي ذاكرته ناسيا الأزمات إلى أسباب تعود لتقلبات في الطقوس غير الطبيعية.

---

[1] للمزيد من التفاصيل،انظر مؤلفنا"**الحوار بين الشمال والجنوب**"،دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، مصر.

والجدول التالي، يعطينا فكرة عن توزيع الإنتاج الفردي في العالم، وكمثال الولايات المتحدة تنتج مثلا (1138) كلغ بينما تستهلك حوالي (826) كلغ لعلف المواشي.

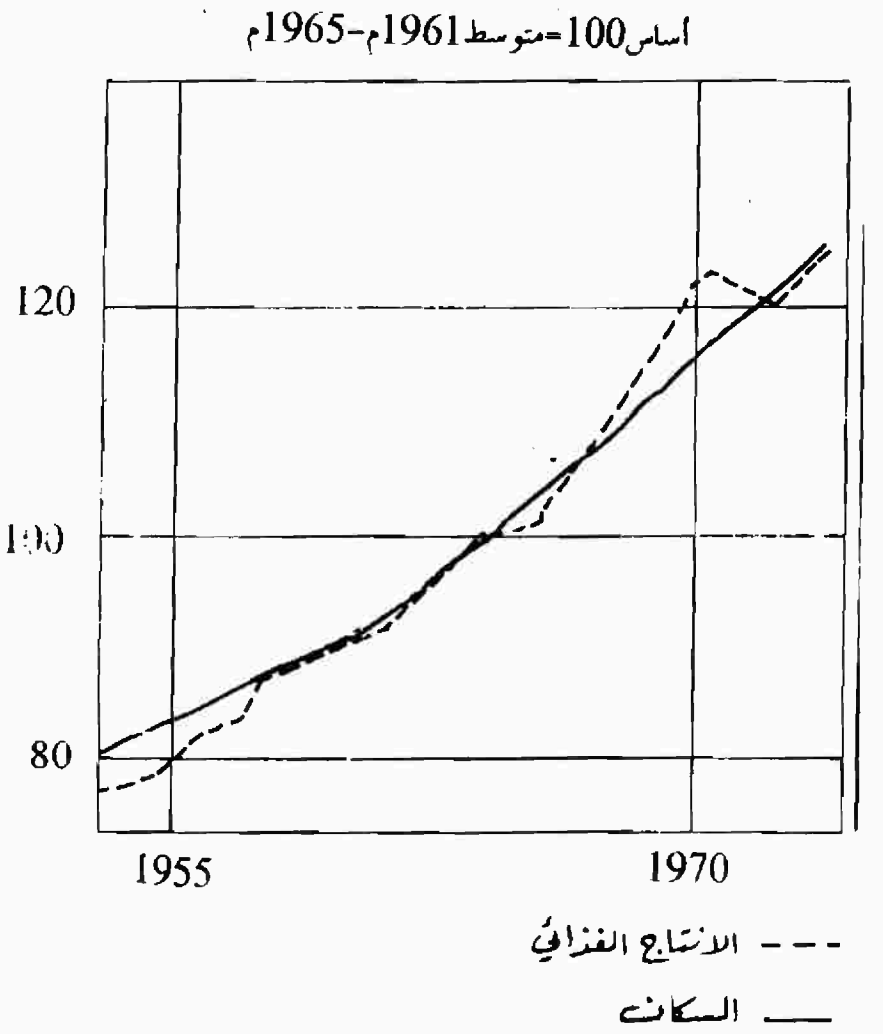

المصدر:د.زياد الحافظ،أزمة الغذاء في الوطن العربي،معهد الانماء العربي،ط2،سنة1981،بيروت

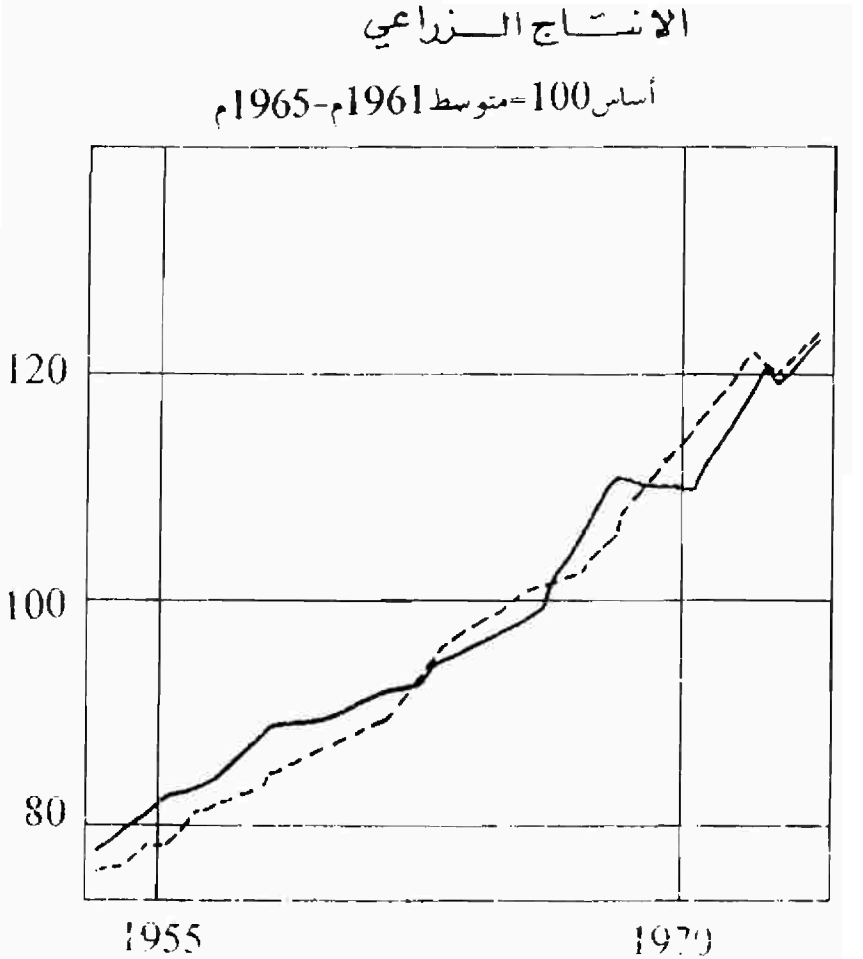

المصدر: د. زياد الحافظ، أزمة الغذاء في الوطن العربي، معهد الانماء العربي، ط2، سنة 1981، بيروت

وهكذا، من خلال هذه المؤشرات يتبين لنا بشكل واضح أن البلدان المتقدمة تنتج مواد غذائية أكثر مما تستطيع أن تستهلك، بينما البلدان النامية تواجه عجزا في الغذاء يصعب عليها أن تتحمله. وهذا العجز ليس بسبب قصور في الإنتاج الزراعي (la production agricole) في البلدان النامية توازي بالكاد نسبة نمو الانتاج في البلدان المتقدمة ما في الإيضاحين التاليين أدناه:

السكان

أساس100=متوسط1961م-1965م

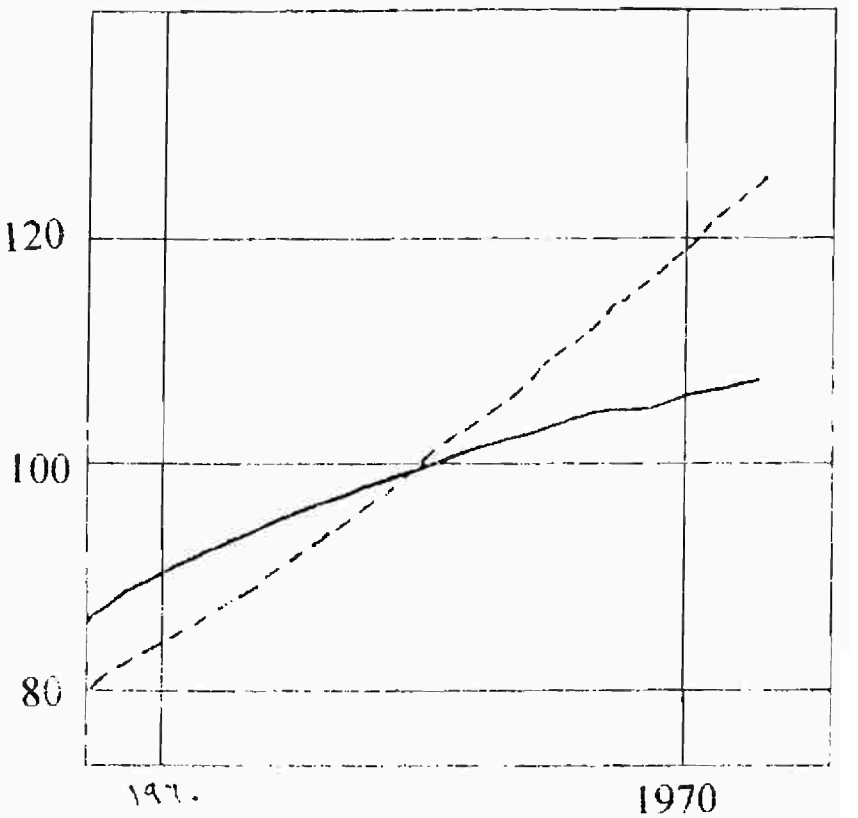

--- البلدان النامية

—·— البلدان المتقدمة

المصدر:د.رياد الحافظ،أزمة الغذاء في الوطن العربي،معهد الانماء العربي،ط2،سنة1981،بيروت

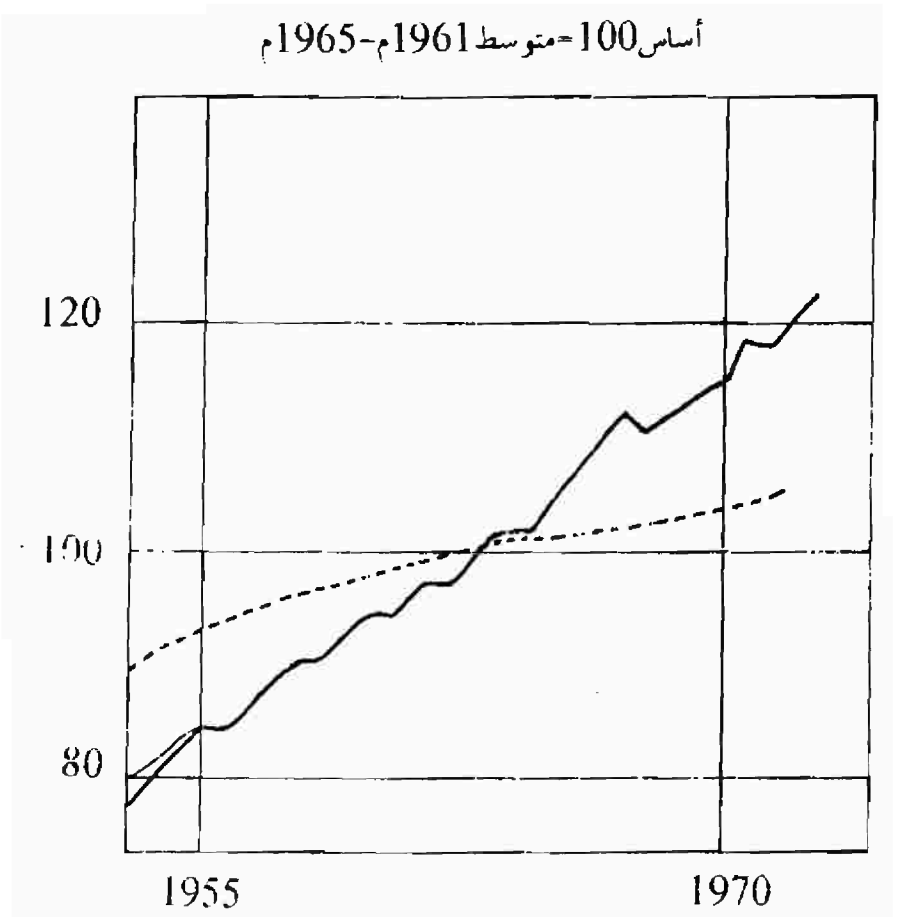

--- زيادة في السكان

—— زيادة في الانتاج الغذائي

المصدر: د. زياد الحافظ، أزمة الغذاء في الوطن العربي، معهد الانماء العربي، ط2، سنة 1981، بيروت

فالدول النامية (les pays en voie de développement) ، والبلدان العربية ضمنا، لم تعد على ماكانت عله قبل الحرب العالمية الثانية، فهي لم تكن مكتفية من الغذاء فحسب، وإنما كانت من البلاد الرئيسية المصدرة للحبوب، مماجعل بعضهم يعتقد أن البلدان الصناعية تصدر **المواد المصنعة** (**les produits manufacturés**) وأن البلدان النامية تصدر المواد الخام (les produits bruts) ومن بينها المواد الغذائية أما الآن فإن البلدان النامية هي من أشد المتضررين من الأزمة الحالية للغذاء العالمي.

وقد أخذت مشكلة الغذاء أبعادا جديدة.فقد استخدم الغذاء كسلاح خطير في وجه الدول العربية من طرف الدول الغربية في حرب أكتوبر سنة (1973م) نتيجة ارتفاع أسعار البترول.كما أن من أهم العوامل التي أدت إلى بروز مشكلة نقص الغذاء هو تدني وهبوط الإنتاج العالمي الغذائي بمعدل (4%) سنة (1972م-1973م) ، والجفاف الطبيعي الذي أصاب الساحل الإفريقي ومناطق أخرى من العالم، وغني عن البيان الاضطرابات والانقلابات والنزاعات الداخلية والحروب، وتطور نسب الولادات، مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وارتفاع أسعارها وبالأخص أسعار القمح.

ولتطويق أبعاد الأزمة الغذائية عملت **المنظمات الدولية** (**les organisations internationales**) على عقد مؤتمرات واعداد الدراسات المتعلقة بالمشكلة واتخاذ قرارات تنظيمية لزيادة وتحسين الإنتاج الغذائي (la production agricole) وخاصة في الدول النامية (les pays en voie de

développement) ومن أهمها:إقامة مجلس عالمي للغذاء ينسق جميع أعمال المنظمات الدولية (les organisations internationales) التي لها صلة بالسياسة الغذائية.ثم عقد ثلاثة مؤتمرات بمبادرة من طرف منظمة الأغذية والزراعة الدولية، الأول في واشنطن سنة (1968م) ، والثاني في لاهاي سنة (1970م) ، والثالث في روما سنة (1974م) ، وترتب عن هذه المؤتمرات **الاتفاقية الدولية للأمن الغذائي** التي تهدف إلى توفير الغذاء.

المبحث الأول

أزمة الغذاء في العالم الثالث (le tiers monde)

شهدت السبعينيات بدء تفهم العلاقة المتبادلة بين السكان ومشكلات التنمية.وها نحن نشهد علاقة مماثلة بين السكان وموارد الثروة العالمية.وكمثال فإن تقرير اللجنة المستقلة الخاصة بمسائل التنمية الدولية برئاسة **ويلي برانت**، يؤكد على ما يأتي:" **السؤال الذي لايمكننا تحاشيه هو هل تكفي الموارد الطبيعية في العالم لمواجهة حاجة العدد المتزايد من السكان على المستوى الاقتصادي المرجو؟لقد تسبب النمو الصناعي الهائل للبلدان المتقدمة التي لايقطنها أكثر من (5/1) عدد سكان العالم في استهلاك موارد الثروة التي لايمكن تجديدها، وفي زيادة الطلب على الموارد البحرية والجوية حتى الآن.ولكن نمو السكان في بعض مناطق العالم الثالث يشكل الآن مصدرا للتغيرات التي تصيب البيئة وتسبب القلق** ".[1]

وكانت منظمة الأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (ONU) قد قدرت عدد المصابين بسوء التغذية في البلدان الأقل تقدما (فيما عدا الصين والبلدان الآسيوية ذات التخطيط المركزي (la planification centralisée)) زاد من حوالي (400) مليونا في الفترة من (1969م-1971م) إلى (450) مليونا في الفترة من (1972م-1974م) وهذه الأرقام تشكل حوالي ربع سكان تلك

---

[1] الدراسات الإعلامية،العدد22،مرجع سبق ذكره.

البلدان.ولا يبدو أن هناك إمكانية لزيادة المنتجات الغذائية زيادة كبيرة إلا إذا حدث تقدم تكنولوجي هائل في مجال تحسين إنتاج البذور الخاصة بمحاصيل معينة.

والجدير بالملاحظة، أن المعدلات المقدرة بزيادة الإنتاج السنوي من الموارد الغذائية في السبعينيات في البلدان الأقل تقدما أقل من (3%).وما لم تحدث زيادة كبيرة في تلك المعدلات فلن يمكن الإخلال من عدد المصابين بسوء التغذية.وتدل التقديرات على أن معدل نمو الإنتاج الزراعي (la production agricole) في إفريقيا في السبعينيات كان أقل من نصف المعدل الذي أحرزته الأقاليم النامية الأخرى.

والواقع أن إنتاج المواد الغذائية في إفريقيا بالنسبة للفرد قد تناقص بمعدل سنوي يبلغ (1, 3%) خلال الفترة من (1970م-1977م).ويصدق نفس القول على بعض بلدان الأقاليم الآسيوية التي تناقص فيها نصيب الفرد من إنتاج المواد الغذائية، فقط امريكا اللاتينية التي تعتبر الأقاليم الوحيدة، الذي ارتفع فيه الإنتاج الغذائي (la production agricole) بعض الشيء عن معدل نمو السكان.وقد يكون ذلك تم بتكلفة باهضة، إذ يشير تقرير منظمة الأغذية والزراعة الخاص بحالة الأغذية والزراعة لسنة (1978م) في امريكا اللاتينية إلى أن نمو القطاع الحديث قد حدث عن طريق هدم القطاع التقليدي، مما يزيد من انعدام التوازن الاقتصادي والاجتماعي بالأرياف.على أن كل المؤشرات تدل على أن الآسيويين والأفارقة سوف يشكلون أقل بقليل من (80%) من البشر بحلول سنة (2050م).[1]

---

[1] الثقافة العالمية، العدد 96، سنة 1999م، الكويت.

ومما سبق نستخلص نتيجة واقعية هي أن الوضع الغذائي العالمي غير طبيعي، فمن جهة تستهلك مواشي البلدان الغنية كميات من الحبوب تعادل مقدار استهلاك سكان الصين والهند مجتمعين.ومن جهة أخرى هناك ما يوازي (400) مليون شخص لاتصلهم السعرات الحرارية (les calories) الكافية للاستمرار أو النمو.

والجدول التالي، يعطينا فكرة عن المتوسط السنوي في نسبة نمو عدد السكان في عدد من البلدان في الفترة ما بين (1961م-1967م) :

الدولة	المتوسط السنوي	الدولة	المتوسط السنوي
الكويت	%19,40	الصومال	%4,10
عمان	%9,10	المكسيك	%3,93
قطر	%6,90	ليبيا	%3,70
السلفادور	%3,60	البحرين	%3,70
غواتيمالا	%3,10	الفلبين	%3,34
باراغواي	%3,06	الدومينيكان	%3,60
بيرو	%3,06	كوستاريكا	%3,50
تايلاند	2,00	فترويلا	%3,44
زامبيا	3,00	الأكوادور	%3,40
النيجر	3,00 %2,93	ج.إفريقيا	%2,50
التشاد	%2,91	الوسطى	%3,40
البرازيل	%2,90	وهندوراس	%2,80
كوريا	%2,90	شاطيء العاج	%3,27
سوريا	%2,90	إسرائيل	%3,19
السودان	%2,90	كولومبيا	%3,10
كينيا	%2,90	ماليزيا	%3,10

البانيا	%2,84	لبنان	%2,53
داهومي	%3,30	التوغو	%2,53
ايران	%2,80	تركيا	%2,50
بناما	%2,80	مصر	%2,50
المغرب	2، 70%	تنزانيا	%2,50
العراق	%2,70	أوغندا	%3,40
الأردن	%2,70	لاوس	%2,48
غينيا	%2,70	نيكاراغوا	%2,40
غويانا	%2,62	الهند	%2,40
غانا	%2,60	سريلانكا	%2,40
إفريقيا الجنوبية	%2,60	السنغال	%2,40
سنغافورة	%2,60	كمبوديا	%2,40
فولتا العليا	%2,10	مدغشقر	%2,34
باكستان	%2,10	ملاوي	%2,32
بورما	%2,10	اندونيسيا	%2,30
الكونغو	%1,90	نيجيريا	%2,30
مالي	%1,90	كوبا	%2,30
إثيوبيا	%1,90	تونس	%2,20
أفغانستان	%1,90	اليمن الجنوبي	%2,20

نيبال	%1,88	الجزائر	%2,20
موريتانيا	%1,72	الكاميرون	%2,13
سويسرا	%1,70	ألمانيا الغربية	%0,88
كندا	%1,70	قبرص	%0,84
السعودية	%1,60	اليابان	%0,81
ليبيريا	%1,50	يوغسلافيا	%0,80
الأرجنتين	%1,47	اسبانيا	%0,80
الصين	%1,42	البرتغال	%0,78
الولايات المتحدة	%1,40	بلغاريا	%0,77
الاتحاد السوفياتي	1، 40%	النرويج	%0,75
أنغولا	%1,34	الغابون	%0,74
بوليفيا	%1,30	الدانمارك	%0,73
هولندا	%1,30	فنلندا	%0,71
أورغواي	%1,22	اليونان	%0,71
سيراليون	%1,20	ايطاليا	%0,68
فرنسا	%1,17	رومانيا	%0,65
موزمبيق	%1,14	بريطانيا	%0,48
بولندا	%1,00	السويد	%0,40
هنغاريا	%0,93	تشيكوسلوفاكيا	%0,30

ايرلندا	%0,93	بلجيكا	%0,00
ألمانيا الشرقية	%0،00	النمسا	%0،48

المصدر: د.زياد الحافظ، أزمة الغذاء في الوطن العربي، نقلا عن الأسواق العالميةفي المستقبل، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني

انحسار الزراعة في الوطن العربي

يتمتع الوطن العربي بإمكانيات معتبرة لايستهان بها إن لجهة الموارد الطبيعة أو البشرية، إلا أن الرقعة الزراعية العربية في تقلص مستمر بسبب زحف الاسمنت، والاكتظاظ السكاني، وتكاثر الفلاحين دون وعي أوكابح.لقد امتدت المساكن كبقع الزيت فوق السهول الخصبة.إن (98%) من سكان مصر يتكدسون فوق رقعة لاتزيد كثيرا عن مساحة هولندا، غير أن سكان هولندا لايتجاوزون (16) مليون نسمة، في حين قارب عدد سكان مصر السبعين حسب آخر الإحصائيات، مما يمنح مصر كثافة سكانية تزيد على (1380) نسمة/كم2، وهي كثافة لامثيل لها إلا في بعض مناطق بنغلادش التي أصبحت أشبع بأعشاش النمل.

إضافة إلى ماتقدم، نجد الفلاحة تتلف سنويا آلاف الهكتارات، وكمثال تخسر العراق بالكاد سنويا (20) ألف هكتار من أجود أراضيها، وسوريا (5) آلاف هكتار من الأراضي التي يكاد يكون استصلاحها مستحيلا، كذلك القشرة الصحراوية التي تغطي مساحات هائلة على امتداد الوطن العربي، ومشكلة الرعي الجائر وزحف الرمال في الصحراء.[1]

---

[1] للاستزادة في الموضوع،انظر مؤلفنا حول التصحر بظاهرة طبيعية أم اجتماعية؟،مرجع سبق ذكره.

المطلب الأول

الزيادة السريعة في عدد السكان

تبلغ مساحة الوطن العربي حوالي (13,5) مليون كم2، وتمثل حوالي (10,6%) من مساحة العالم، ويتوسط العالم العربي (le monde arabe) بين ثلاث قارات مختلفة هي:آسيا-إفريقيا-أوروبا، إذ نجد (28%) من مساحته تقع في آسيا، في حين النسبة الباقية وهي (72%) في قارة افريقيا مما جعله يتبوأ مركزا هاما في التجارة الدولية (le commerce international).

كذلك، يطل الوطن العربي على ثلاث بحار وهي:البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر (la mer rouge) ، والخليج العربي، مما منح الوطن العربي مكانة متميزة بالغة الأهمية والخطورة سواء في المجالات الاقتصادية أو السياسية أو الاستراتيجية مما جعله محل أطماع من طرف الدول الأوروبية.

أما من ناحية الكثافة السكانية (la densité de la population) ، فإن سكان الوطن العربي لايقل عددهم عن (150) مليون نسمة ويمثل هذا العدد حوالي (4%) من سكان العالم، ويقدر هذا العدد بحوالي (275,2) مليون نسمة سنة (2000م) ، مما يبين ضآلة الكثافة السكانية (la densité de la population) في الوطن العربي حيث تمثل (88) نسمة لكل كيلومتر مربع، وهذا راجع إلى اتساع الصحراء حيث تقدر بـــ (68%) من المساحة الكلية، والجدول التالي يوضح ذلك:

المساحة الكلية (مليون هكتار)	المساحة الصالحة للزراعة (مليون هكتار)	المساحة المزروعة فعلا (م.هـــ)
1364,18	163,9	51,415

وبقراءة هادئة لأرقام الجدول تتراء ى لنا الفجوة الكبيرة بين ما هو مستغل وما لم يستغل، حث نجد من بين (163,9) مليون هكتار يزرع فعلا حوالي (51) مليون هكتار، وتمثل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حوالي (3,2%) من مساحة الأراضي الزراعية في العالم.

أما نصيب الفرد الواحد من هذه الأراضي فهو حوالي (0,33) هكتار وقدر في نهاية سنة (1985م) بـــ (0,23)) هكتار ويعود هذا الانخفاض إلى زيادة عدد السكان.والجدول أدناه يوضح المساحات المزروعة مطريا وارروائيا في الوطن العربي سنة (1975م) :

الدولة	مطري	مروي
الأردن	0.36	0.035
الإمارات العربية	-	0.008
البحرين	-	0.0033
تونس	4.59	0.14
الجزائر	6.5	0.3
ليبيا	2.35	0.168
سوريا	4.96	0.52
السودان	6.85	1.53
الصومال	0.89	0.16
العراق	275	3
عمان	-	0.042
قطر	-	0.002
الكويت	-	0.001
لبنان	0.28	0.68
مصر	-	2.62
المغرب	7.01	0.85
السعودية	0.404	0.121
موريتانيا	0.31	0.003
اليمن	3.27	0.23
اليمن الديمقراطي	0.145	0.107
المجموع	40.669	9.6083

المصدر: دراسات عربية، العددان 11-12، سبتمبر سنة 1983، نقلا عن مجلة المستقبل العربي، العدد 17، يوليو سنة 1980. (**الوحدة مليون هكتار**)

وقدرت الأراضي المروية لسنة (2000م) بـ (15) مليون هكتار تمثل حوالي (25%) من الأراضي المزروعة، بعد أن كانت حوالي (10) مليون هكتار سنة (1975م) ، وقدرت مساحة الأراضي المطرية سنة (2000م) بـ (44,808) مليون هكتار بعد أن كانت في وقت سابق حوالي (40,669) مليون هكتار.

وكانت المساحة المحصولية في الوطن العربي قد بلغت في سنة 1982م حوالي (35.7) مليون هكتار، بينما بلغت مساحة الأراضي المروية حوالي (10) مليون هكتار، وتمثل هذه المساحة حوالي (4.2%) من مجموع الأراضي المروية في العالم، و (17.4%) من جملة الأراضي الزراعية في البلدان العربية.

وقد حققت البلدان العربية في الفترة (1976م ـ 1982م) زيادة في مساحة الأراضي المروية بلغت (9%) بينما حققت مستويات النمو العالمية حوالي (14%) ، وتنحصر النسبة العظمى من الأراضي المروية في أربع دول هي مصر (2.9 مليون هكتار) ، والسودان (1.9 مليون هكتار) ، والعراق (1.8 مليون هكتار) ، وسوريا (0.6 مليون هكتار) حيث تمتلك هذه البلدان نسبة معتبرة من جملة الأراضي المروية في الوطن العربي.[1]

إن معدل الزيادة السكانية في الوطن العربي لايقل عن (3%) وهو معدل سريع إذا ما قورن بالمعدل العالمي الذي يبلغ حوالي (1,9%) في حين نجد أن إنتاج الغذاء ينمو بمعدل (2-2,6%) سنويا وهذا بطبيعة الحال لايتماشى والنمو السكاني

---

[1] الدراسات الإعلامية، العدد 38، سنة 1987، دمشق.

(la croissance de la population) ، وأيضا، مستويات المعيشة حيث أن الطلب على الغذاء لايقل عن (5%) سنويا.

المطلب الثاني

الدخل الفردي

بات مؤكدا أن استهلاك الفرد من الغذاء يتوقف على متوسط دخله علما بأن جزءا هاما منه يذهب إلى الإنفاق على الغذاء، ويتوقف هذا الجزء على الميل الحدي للاستهلاك والذي يرتفع بين فئات الدخل المنخفض.وتؤكد نتائج الدراسات المتوصل إليها من قبل منظمة الأغذية والزراعة الدولية أن نفقات الدخل على الغذاء في الوطن العربي يتراوح مابين (50-70%) من اجمالي الإنفاق، وهي نسبة في ارتفاع مستمر.[1]

هذه الوضعية أدت إلى فقدان الأمن الغذائي (la sécurité alimentaire) ، الذي يعتبر من المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجي العربي، حيث أصبحت المجتمعات العربية استهلاكية أكثر منها إنتاجية والتي تتحكم فيها السوق العالمية الاحتكارية، مما يؤدي كنتيجة حتمية لذلك تدخل هذه الاحتكارات في حرية القرارات العربية.

إذن، هناك رابطة موجودة بين الدخل الفردي وقيمة الاستهلاك المقاسة نقدا.وهذه الرابطة عالية في معظم الأحيان، إلا أنها مفقودة عندما تقاس ماديا.أي

---

[1] دراسات عربية،العددان11-12سبتمبر سنة1983لبنان.

العلاقة مفقودة بين الدخل الفردي والحجم المادي أو وزن السلع.والطريقة الرئيسية لقياس تزايد قيمة استهلاك الغذاء هي بمقياس التغيير في نوعية المواد الغذائية والمستهلكة، واستبدال مواد ذات قيمة منخفضة بمواد ذات قيمة أعلى.وأكدت التجربة أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة في عدد السكان في البلدان الفقيرة لأن الدخل الفردي يزداد ولكن ببطء.[1]

الاستهلاك الفردي للحوم بالكيلوغرامات

	1965-1961	1971-1970
أمريكاالشمالية	72	82
أوروبا الغربية	41	48
الاتحاد السوفيتي سابقا	30	36
أمريكا اللاتينية	32	30
الشرق الأوسط	10	10
إفريقيا	10	10
الشرق الأقصى	3	3

المصدر:زياد الحافظ، أزمة الغذاء في الوطن العربي.

---

[1] د.زياد الحافظ،أزمة الغذاء في الوطن العربي،مرجع سابق،نقلا عن jeune afrique.radiographie de la situation alimentaire mondiale.juin.1975.

ومما سبق ذكره، يتضح جليا بأن هناك عجزا غذائيا يعني منه الوطن العربي، وأن هناك حاجة ملحة للغذاء تمثلت في زيادة الطلب عليه وزيادة الاستيراد ونقص ملحوظ في نصيب الفرد من الانتاج النباتي والحيواني.هذه الفجوة ازدادت اتساعا في المدة الأخيرة، وهي ناتجة عن عدم تنفيذ الخطط التنموية في مختلف الدول العربية، واعتماده على سد حاجاته عن طريق الاستيراد، زيادة على عدم توفر الإمكانيات الفنية والتقنية.ولسد هذه الحاجات المتزايدة اقترح بعضهم[1] ما يأتي:

- زيادة الإنتاج الزراعي (la production agricole) كما ونوعا،
- تحسين مشكلة المواد الغذائية (التوزيع العادل للمواد الغذائية- وتوزيعات الدخول) ،
- العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي (la complémentarité économique) كخطوة أولى لتحقيق الوحدة العربية،
- إقامة بعض المشاريع المشتركة في المجال الزراعي والتي تعتبر وسيلة أساسية لزيادة الإنتاج الغذائي (la production agricole).

---

[1] د.هشام عبد الغني مهروسة،دراسات عربية،العددان11-12سبتمبر سنة1983بيروت.

المبحث الثالث

المساعدات الغذائية وآثارها السلبية

يلجأ عدد كبير من البلدان إلى المساعدة الخارجية (l'aide extérieure) ، لأن إنتاجها على المستوى الداخلي بطيء أويقف عاجزا عن بلوغ المؤشرات التنموية المنشودة، خاصة وأن البلدان المتقدمة تتمتع بفائض من المنتوج الغذائي، والمساعدة الخارجية (l'aide extérieure) قد تؤدي إلى توفير النقد الأجنبي لكون البلدان المستفيدة قد تدفع قيمة المساعدة بالعملة المالية، وإذا كانت المساعدة الخارجية (l'aide extérieure) تساهم في بناء مخزون أو احتياطي الغذاء في البلدان النامية لمواجهة التقلبات، فإن هناك آثار سلبية عدة تفرض التحفظ في اللجوء إلى تلك المساعدات.

وهناك من يرى في المساعدات الغذائية الخارجية قد تؤدي إلى آثار سلبية على الاستثمار الزراعي في البلد النامي المستفيد من البرنامج.فالمساعدة قد تساهم في تخفيض أسعار الغذاء، والى تخفيف مجهود الدولة في تنمية الزراعة، وبالتالي، قد تكون فيه مبالغة، فمن جهة ليس هناك مبرر لوجود آثار سلبية على الأسعار الداخلة للغذاء، فالمساعدة هي أساسا معطاة لاستبدال الاستيراد والغذاء وليس إضافة للاستيراد، وحتى إذا سلمنا أن المساعدة إضافة إلى الاستيراد فبما أن القطاع الزراعي يسيطر عليه القطاع المعيشي فلن يؤدي إلى أي تغيير يذكر في المنتوج الزراعي حيث أن نسبة الفائض التي تدخل السوق ضئيلة.كما أنه ليست هناك دلائل ملموسة على تغييرات

في برنامج التنمية الزراعية عند الكثير من دول العالم الثالث أثر الاستفادة من المساعدات الخارجية.

ومن الملاحظ، أن معظم البلدان النامية تتجه نحو المساعدات الغذائية وأن الخط البياني لهذه المساعدات في تزايد مستمر ويرجع ذلك الى الاتجاه المستمر في تدني الإنتاج لدول العالم الثالث (le tiers monde) ، وبالتالي، تكون معدلات الدخل القومي أبطأ بكثير على معدلات المنتوج الغذائي المنشود.

يقول (دافيس، ج، هـ، davis.j.h) :"**إن المساعدات الخارجية قد تزيد من الضغوط التضخمية بسبب تراكم السيولة المقابلة.فهذه الأموال قد يمنح جزء منها كقروض (crédits) للبلدان المستفيدة وصرفها عند إعادة دفع القروض (crédits) مع عدم زيادة في العرض الغذائي قد يؤدي إلى ضغوط تضخمية.إلا أن المسؤولية في هذه الحال تقع على عاتق السلطات المالية والنقدية للبلدان النامية لإلغاء الإنفاق المتزايد**".[1]

وهناك ملاحظة ينبغي الإشارة إليها تتمثل في احتمال إيقاف المساعدات الخارجية، وذلك لعدة أسباب، قد تكون سياسية كضغوط على البلدان المستفيدة، ولذلك يستحسن تجنب هذه المساعدات التي قد تكون سببا في زيادة أعباء لاتتحملها الدول النامية (les pays en voie de développement) ، وبالتالي، إحداث آثار سلبية وخطيرة تتركها على برامج التنمية في دول العالم الثالث (le tiers monde).[2]

---

[1] د.زياد الحافظ،أزمة الغذاء في الوطن العربي،مرجع سابق،نقلا عن دافيس،ج،هـ"الفوائض الزراعية والمساعدة الخارجية (l'aide extérieure) "مايو سنة1959.

[2] النفط والتنمية،العدد5،سنة1975،بغداد.